MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

تموز 2025

أبرز ما في العدد:

- وصلت الكارثة الإنسانية في غزة إلى مستويات غير مسبوقة، إذ تجاوز عدد الضحايا مئتي ألف ما بين شهيد وجريح ومُعاق ويتيم، بينما أصيب مئات الآلاف بصدمات نفسية. ويعاني واحد من كل خمسة أشخاص من المجاعة نتيجة سياسة التجويع الممنهجة، حيث توفي أكثر من 147 شخصا، بينهم 88 طفلا، بسبب الجوع.
- تواصل إسرائيل منع دخول المساعدات للقطاع، بما في ذلك المواد ومستلزمات المآوي الأساسية، مستخدمة الإغاثة الإنسانية كسلاح حرب لفرض النزوح، وقد حوّلت نقاط توزيع الغذاء إلى مناطق إطلاق نار في ظل انهيار الأنظمة الصحية والزراعية والصرف الصحي في القطاع.
- كما تواصل إسرائيل حجب تحويلات إيرادات المقاصة عن شهري أيار وحزيران، ما زاد من حدة أزمة السيولة التي تعانيها السلطة الفلسطينية. وبينما تكافح السلطة لتأمين تمويل كافٍ، أعلنت عن تقليص أنشطتها، ما سيؤدي إلى تراجع تقديم الخدمات في القطاعات الحيوية.
- عقد معهد "ماس" يوما دراسيا لتقييم الخطط المتزاحمة لإعادة إعمار فلسطين بعد الحرب، جرت خلاله مناقشة الخطط المكانية المحلية وخطط إعادة الإعمار، إضافة إلى الأجندات السياسية الكامنة وراء الأطر الدولية، والمتمحورة حول منطق "رأسمالية الكوارث".

1- تفاقم الكارثة الإنسانية في قطاع غزة

مع دخول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة شهره الحادي والعشرين، بات وصف "الدمار غير المسبوق" قاصرا عن التعبير عن حجم الكارثة. حتى تاريخ 26 تموز، قتلت إسرائيل 59,733 فلسطينيا/ة، وأصابت أكثر من 144 ألفا بجروح.[1] ما يقرب من نصف القتلى و70% من الجرحى من النساء والأطفال. ويُقدّر عدد الأطفال الذين فقدوا أحد والديهم على الأقل بنحو 40 ألف طفل/ة، بينهم 17 ألفا فقدوا كلا الوالدين.[2]

خلفت الحرب أكثر من 50 مليون طن من الركام والأنقاض، نتيجة إلقاء ما يقارب 100 ألف طن من المتفجرات الإسرائيلية. ويقدر عدد المفقودين تحت الأنقاض بما لا يقل عن 11,400 فلسطيني/ة.[3] حتى 2 أيار، تضرر أو دمّر أكثر من 174 ألف مبنى، أي ما يعادل نحو 70% من هياكل المباني في غزة.[4] وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن 92% من المباني السكنية، أي حوالي 436 ألف منزل، تضررت بشكل أو بآخر حتى شهر نيسان.[5] وقد تفاقم الوضع منذ ذلك الحين.

بحلول 11 تموز، تم تصنيف 86.1% من أراضي غزة كمناطق عسكرية إسرائيلية، أو مناطق تلقت أوامر إخلاء، أو كليهما.[6] ومنذ انهيار اتفاق وقف إطلاق النار في آذار وحتى 11 تموز، نزح أكثر من 725 ألف شخص أكثر من مرة.[7] ومنذ عام 2023، نزح جميع سكان القطاع تقريبا بصورة متكررة، حيث اضطرت بعض العائلات للنزوح أكثر من عشر مرات. إضافة إلى التدمير واسع النطاق، تواصل إسرائيل منع إدخال مستلزمات المآوي الأساسية إلى غزة، إذ يتكدس قرابة 980 ألف من هذه المواد خارج حدود قطاع غزة بانتظار السماح بدخولها.[8]

1-1 شعب يتضور جوعا

في 12 أيار، صدر تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) لحالة انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة للفترة من 1 نيسان وحتى 10 أيار 2025، إلى جانب التوقعات للفترة من 11 أيار وحتى 30 أيلول 2025.[9] فبعد قرابة 100 يوم من الحصار الكامل على المساعدات الإنسانية والإمدادات التجارية، إضافة إلى التدمير الواسع النطاق للبنية التحتية الزراعية، يواجه سكان قطاع غزة مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي، حيث تهدد المجاعة واحد من كل خمسة أشخاص. وفقا للتوقعات للفترة ما بين منتصف أيار ونهاية أيلول، يُصنف كامل سكان القطاع ضمن المرحلة الثالثة أو أسوأ من مراحل التصنيف المرحلي، أي أنهم جميعا يعانون من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، منهم نحو 470 ألف شخص (22%) في مرحلة الكارثة (المرحلة الخامسة)، وأكثر من مليون شخص (54%) في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة)، ونحو 500 ألف شخص (24%) في مرحلة الأزمة (المرحلة الثالثة).

تمثل هذه الأرقام تدهورا حادا مقارنة بتحليل التصنيف المرحلي السابق الصادر في أكتوبر 2024 والأوضاع للفترة ما بين 1 نيسان و10 أيار 2025، حيث صُنف حينها نحو 1.95 مليون شخص (93%

1 https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1405/Default.aspx
2 https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar
3 https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=5998
4 https://unosat.org/products/4130
5 https://news.un.org/en/story/2025/04/1162491
6 https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza
7 UNRWA Situation Report 179
8 https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-
9 https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en

من السكان) ضمن المرحلة الثالثة أو أسوأ، من بينهم 244 ألفا (12%) في مرحلة الكارثة و925 ألفا (44%) في مرحلة الطوارئ. وحتى 26 تموز، أفاد مسؤولو الصحة في غزة بوفاة ما لا يقل عن 147 فلسطينيا، بينهم 88 طفلاً، نتيجة الجوع وسوء التغذية.[10]

فاقم الانهيار شبه الكامل للإمكانات الزراعية في غزة من هذه الأزمة. فحتى نيسان 2025، تضرر نحو 83% من الأراضي الزراعية وآبار المياه المخصصة للزراعة، ولم يتبقَ سوى 4.6% فقط من هذه الأراضي قابلة للزراعة (انظر الجدول 1).[11] وقد بلغت الخسائر المباشرة للقطاع الزراعي نحو 835 مليون دولار أمريكي، فيما تقدّر الخسائر التراكمية منذ بدء العدوان بنحو 1.3 مليار دولار أمريكي.[12]

جدول 1: أضرار الأراضي الزراعية في قطاع غزة

المحافظة	كانون أول 24		آذار 25	
	المساحة (كم2)	النسبة	المساحة (كم2)	النسبة
شمال غزة	26.4	%84	27.5	%88
غزة	25.2	%80	26.6	%84
دير البلح	19.4	%75	21.1	%82
خان يونس	29.1	%68	32.3	%76
رفح	12.7	%67	14	%74

المصدر: مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية UNOSAT – التقييم الشامل للأضرار في قطاع غزة.

2-1 آليات قاسية لتوزيع الغذاء

في 27 أيار، أطلقت إسرائيل نظاما جديدا لإيصال المساعدات إلى غزة تحت مظلة مؤسسة غزة الإنسانية (GHF)، والمرتبطة بخطة بقيمة 2 مليار دولار لدعم "مناطق العبور الإنسانية" التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي ترامب، والرامية إلى تهجير السكان الفلسطينيين.[13] خلال ستة أسابيع من إطلاقه، قُتل ما يقرب من 800 فلسطيني على يد القوات الإسرائيلية، وجُرح أكثر من 4500 آخرين أثناء محاولتهم الحصول على المساعدات في هذه المواقع في الغالب.[14] تُحذر الوكالات الإنسانية من أن هذا النموذج يُقوض عمل المنظمات الدولية ويُسهل التهجير تحت غطاء الإغاثة.[15] منذ آذار 2025، لم يُسمح لأي شاحنات مساعدات تابعة للأونروا بالدخول، ولم يحصل سوى عدد قليل من الشاحنات غير التابعة للأمم المتحدة على تصريح إسرائيلي.[16]

يعمل نظام مؤسسة غزة الإنسانية من خلال أربعة مواقع توزيع آمنة (SDS)، يفترض بها خدمة 1.2 مليون شخص، إلا أنها تترك 800 ألف شخص دون وصول للمساعدات.[17] وتُدخل هذه المواقع ما بين 18 و50 شاحنة يوميا، وهو عدد أقل بكثير من الحاجة اليومية المُقدرة بين 500-600 شاحنة لسد رمق جميع سكان القطاع.[18] وتزعم المؤسسة أنها وزعت أكثر من 72 مليون وجبة منذ إطلاق النظام، بمعدل وجبة واحدة يوميا لحوالي 1.5 مليون شخص.[19] ومع ذلك، فإن هذا الرقم ضئيل مقارنة بما كان متوفرا وتم منعه عن السكان. وفقا لبرنامج الغذاء العالمي، تم تخزين أكثر من 140 ألف طن متري من الغذاء (وهو يكفي لإطعام سكان غزة بالكامل ما بين وجبتين إلى ثلاث وجبات يوميا لمدة شهرين)، مسبقا في ممرات المساعدات قبل بدء عمل مؤسسة غزة الإنسانية ، ولكنها مُنعت من الدخول.[20] وحتى 5 تموز، لم يُسمح إلا لـ 1200 شاحنة تحمل 18.2 طنا متريا من المساعدات بالدخول إلى القطاع.[21] على الرغم من إعلان الحكومة الأمريكية عن تمويل بقيمة 60 مليون دولار لمؤسسة غزة الإنسانية، فإن

10 https://time.com/7305783/trump-gaza-famine-food-centers/
11 Land availability for cultivation in the Gaza Strip as of April 2025
12 Gaza's agricultural infrastructure continues to deteriorate at alarming
13 Proposal outlines large-scale 'Humanitarian Transit Areas'
14 https://news.un.org/en/story/2025/07/1165368
15 Leading Aid and Human Rights Organisations Condemn the
16 UNRWA Situation Report 179
17 https://www.facebook.com/profile.php
18 https://www.facebook.com/profile.php?id
19 https://www.facebook.com/share/p/1FYtq1qi9T/
20 Fresh bread returns for the first time in over two months - WFPFresh bread returns for the first time in over two months - WFP;
على افتراض أن وزن الوجبة 0.4-0.6 كجم
21 https://www.wfp.org/news/

مصادر تمويلها الأخرى لا تزال غير واضحة، فيما انتقد ترامب ما اعتبره تقليلا من شأن البادرة الأمريكية.[22]

في 7 تموز، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي عن خطة لبناء "مدينة إنسانية" على أنقاض مدينة رفح تتسع لقرابة 600 ألف نازح فلسطيني.[23] وتندرج هذه الخطوة مباشرة ضمن استراتيجية "منطقة العبور الإنسانية"، التي تثير مقارنات تاريخية أكثر قتامة.[24] وقد أدانت الأونروا وجهات أخرى هذه الخطوة، واعتبرتها جزءا من خطة أوسع لتهجير الفلسطينيين، يستخدم فيها الجوع كسلاح حرب لدفع السكان للتركز في مناطق مُحددة تحت السيطرة الإسرائيلية.[25] بين 4 نيسان و4 تموز، ضاعفت إسرائيل تقريبا عمليات هدم المباني في رفح، من 15,800 إلى 28,600، لإفساح المجال لهذا المشروع.[26] ومع ذلك، أعلنت إسرائيل، بحلول نهاية تموز، أنها تخلت عن هذه الخطة غير القانونية السافرة.

لا تزال هناك قيود مفروضة على حركة الوصول داخل قطاع غزة أيضا. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ومنظمات إنسانية أخرى، لم توافق السلطات الإسرائيلية إلا على ثلث حركة المساعدات داخل غزة خلال حزيران؛ أما البقية فقد مُنعت أو أُعيقت.[27] وفي تناقض صارخ، تقع جميع مراكز توزيع المساعدات الأربعة بجوار منشآت عسكرية إسرائيلية، وضمن مناطق صدرت بشأنها أوامر إخلاء، ما يُعزز المخاوف من استخدام المساعدات كأداة للسيطرة على السكان وتقييد حركتهم بدلا من تخفيف معاناتهم.[28]

22 https://time.com/7305783/trump-gaza-famine-food-centers/
23 Katz calls for confining all Gazans in 'humanitarian city' built over Rafah's ruins - Time of Israel
24 Israel increased Rafah demolition to prepare for Gaza forced transfer
25 Leading Aid and Human Rights Organisations Condemn the Gaza UNRWA Situation Report 179
26 Leading Aid and Human Rights Organisations Condemn the Gaza
27 UNRWA Situation Report 178
28 Visual guide to how the Gaza aid distribution turmoil unfolded

3-1 تفاقم الأزمات الصحية

اعتبارا من 4 تموز، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن 80% من أصول ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة (WASH) تقع ضمن المناطق العسكرية الإسرائيلية بموجب أوامر الإخلاء، ما يجعلها مناطق لا يمكن للفلسطينيين الوصول إليها.[29] ونحو 35% من السكان في الوقت الحالي تقل حصصهم من الماء عن 15 لترا للشخص الواحد يوميا.[30] ومع استمرار تدهور خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، يتزايد خطر تفشي الأمراض المعدية والمنقولة بالمياه بسرعة، وقد تم بالفعل الإبلاغ عن حالات تفش لأمراض.[31] وتتفاقم أزمة الصحة العامة بفعل تكدس ما يقدر بنحو 2.3 مليون طن من النفايات الخطرة، بما في ذلك الأسبستوس، وآلاف الأطنان من النفايات الطبية غير المعالجة.[32] نتيجة لذلك، أصبح أكثر من 42% من السكان عرضة لمخاطر بيئية وصحية خطيرة، في ظل انهار فعلي للنظام الصحي. وتوشك المستشفيات الثمانية عشر المتبقية التي تعمل جزئيا على الإغلاق بسبب نقص الوقود بعد حظر إسرائيلي استمر 130 يوما على دخول الوقود إلى القطاع.[33] ويواجه ما لا يقل عن 100 طفل حديث الولادة و350 مريضا بالفشل الكلوي أوضاعا تهدد حياتهم.[34]

رغم أن عدد حالات الإجلاء الطبي ارتفع خلال فترة وقف إطلاق النار، ليصل إلى 1792 حالة في شباط وآذار، فقد انخفض بشكل حاد في الأشهر التالية مع تجدد أساليب الحصار الإسرائيلي، حيث لم يُسجل سوى 262 حالة إجلاء بالمجمل خلال الفترة ما بين نيسان وتموز.[35] وإذا ما استثنيت فترة وقف إطلاق

29 https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update
30 https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/104447/
31 UNRWA Situation Report 179
32 https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=5998
33 Joint statement on fuel shortage in Gaza - reliefweb
34 https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-
35 Health Cluster and WHO Unified Health Dashboard Version 3.1

النار، فإن متوسط عدد حالات الإجلاء منذ تموز 2024 لم يتجاوز 72.6 حالة شهريا، معظمها لمرضى السرطان وضحايا الصدمات.

2- جهود معالجة الأزمة المالية المتنامية للسلطة الفلسطينية

في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 حزيران الماضي، استعرض رئيس الوزراء الدكتور محمد مصطفى الجهود المكثفة التي تبذلها حكومته لتأمين التمويل وتعبئة الموارد المالية عبر أربع قنوات رئيسية: المساعدات الأوروبية، وبرامج الدعم العربية، والإفراج عن عائدات المقاصة المحتجزة من إسرائيل، ومواصلة الإصلاحات المالية المحلية، وترشيد الإنفاق.[36] كما أشار إلى التقدم المحرز في إطار البرنامج الوطني للتنمية والإصلاح،[37] الذي يهدف إلى تعزيز المؤسسات العامة، ودعم سيادة القانون والحكم الرشيد، ودفع عجلة التنمية الشاملة، ضمن جهود أوسع للتعافي من الصدمات الاقتصادية الحادة الناجمة عن الحرب المستمرة على غزة. وكانت الحكومة قد تقدمت بمقترحات مشاريع ذات صلة إلى عدد من الجهات المانحة، أبرزها المملكة العربية السعودية، سعيا للحصول على تمويل لمبادرات في مجالات الاقتصاد الرقمي، والطاقة المتجددة، والحماية الاجتماعية للأسر محدودة الدخل.

2-1 عائدات المقاصة المحتجزة

في 9 تموز 2025، أكد مصطفى أن السلطة الفلسطينية لم تستلم من إسرائيل أيا من عائدات المقاصة عن شهري أيار وحزيران 2025، والبالغ مجموعها 890 مليون شيكل بعد الاقتطاعات الإسرائيلية.[38] ووفقا لمجلس الوزراء الفلسطيني، تجاوز إجمالي الأموال المحتجزة 8.2 مليار شيكل.[39] ويرتفع المبلغ التراكمي لحوالي 9.1 مليار شيكل عند إضافة المستحقات عن الشهرين الماضيين.

أسهمت الاقتطاعات الإسرائيلية المستمرة والأموال المحتجزة في تقويض قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية في القطاعات الرئيسية بشكل ملحوظ. إذ لم يتلقَّ موظفو القطاع العام سوى 35% من رواتبهم عن شهر نيسان في 4 حزيران، و35% أخرى في 1 تموز، رغم أن السلطة الفلسطينية لم تستلم عائدات المقاصة عن شهر نيسان.[40] ومنذ تشرين الثاني 2021، لم تصرف السلطة الفلسطينية رواتب موظفيها كاملة، حيث تراوحت المدفوعات الشهرية بين 50% و90% من قيمة الرواتب. وقد ازداد الوضع سوءا مع تصاعد الضغوط المالية التي تفرضها إسرائيل.

يُعد قطاع الرعاية الصحية من بين القطاعات الأكثر تضررا، إذ يواجه نقصا حادا في الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية، مما يهدد بحدوث شلل شبه تام في تقديم الخدمات. كما تتعرض المؤسسات العامة الأخرى لضغط متزايد، وسط ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ما ينذر بتآكل التماسك الاجتماعي والاستقرار الداخلي. وحذر مجلس الوزراء من أن استمرار الشلل المالي الحالي قد يؤدي إلى تدهور حاد في جودة الخدمات العامة، وتعطيل العمليات الحكومية، وربما إغلاق مؤقت للمرافق والمكاتب العامة وتقليص ساعات العمل للموظفين المدنيين.[41]

منذ عام 2019، تقتطع إسرائيل ما يقارب 600 مليون شيكل سنويا من عائدات المقاصة الفلسطينية، بذريعة مدفوعات مخصصة لعائلات الشهداء والأسرى والجرحى. وقد تصاعدت هذه الاقتطاعات العقابية بشكل حاد منذ بدء الحرب على قطاع غزة، مع احتجاز 270 مليون شيكل إضافية شهريا.

36 https://www.wafa.ps/Pages/Details/124187
37 لاطلاع على تفاصيل البرنامج: https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/
38 https://www.al-ayyam.ps/ar/Article/416147/
39 https://wafa.ps/Pages/Details/125908
40 https://www.wafa.ps/pages/details/122887
https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/104666/
41 https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/104557

2-2 دعوات لتفعيل شبكة الأمان المالية العربية

جدد رئيس الوزراء د. محمد مصطفى في 18 حزيران دعوته لتقديم دعم مالي عاجل لفلسطين، بما يتوافق مع التزامات جامعة الدول العربية، لا سيما عبر تفعيل شبكة الأمان المالية العربية التي جرى التأكيد عليها مجددا في قمة بغداد في أيار الماضي.[42] وتهدف هذه المطالب إلى تمكين السلطة من الوفاء بالتزاماتها في ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل واستمرار احتجاز عائدات المقاصة.

تعود المصادقة على شبكة الأمان المالية العربية إلى العام 2010، والتي قدمت التزامات بمساهمات شهرية بقيمة 100 مليون دولار لدعم السلطة الفلسطينية خلال الأزمات المالية. ورغم إعادة التأكيد على هذه الشبكة مرارا وتكرارا في قمم جامعة الدول العربية اللاحقة، إلا أن هذه الآلية بقيت معطلة إلى حد بعيد. وبرغم المناشدات الفلسطينية المتكررة، لا سيما مع تكرار تجميد عائدات المقاصة قبل عام 2019 وتصاعد وتيرة الاقتطاعات الإسرائيلية بعدها، فقد اقتصرت المساعدات العربية على مبادرات فردية متفرقة.

في 26 تموز، تلقت الحكومة الفلسطينية 30 مليون دولار من المملكة العربية السعودية ضمن تعهداتها للعام 2025.[43] ويبدو أن هذا الدعم تم تقديمه خارج إطار شبكة الأمان المالي العربي. وقد رحب وزير المالية عمر البيطار بالمنحة السعودية، مشددا على دورها في تخفيف الضغوط المالية. وكانت المملكة العربية السعودية قد قدمت خلال عام 2024 نحو 40 مليون دولار كدعم موجه لقطاعات حيوية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، لتغطية تكاليف المستشفيات العامة والإمدادات الطبية ورواتب الأطباء والمعلمين.[44] بهذه المساهمات استأنفت المساعدات السعودية للفلسطينيين في أعقاب الحرب على غزة، والتي كانت قد عُلقت إلى حد كبير منذ العام 2019. وتقدر المساعدات الإنسانية والتنموية والإغاثية المقدمة من المملكة للشعب الفلسطيني منذ عام 1997 بنحو 5.4 مليار دولار.[45]

2-3 مساعدات الاتحاد الأوروبي

في 23 حزيران، أعلنت المفوضية الأوروبية عن صرف 202 مليون يورو لدعم كل من السلطة الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).[46] خُصص 150 مليون يورو منها لدعم استدامة تقديم الخدمات العامة الأساسية التي توفرها السلطة، بما في ذلك دفع رواتب المعلمين وموظفي الخدمة المدنية والعاملين في مجال الرعاية الصحية. غير أن صرف الأموال مشروط بتقدم السلطة الفلسطينية في تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها مسبقا.[47]

أما المبلغ المتبقي، البالغ 52 مليون يورو، فقد خُصص لدعم الخدمات الحيوية التي تقدمها الأونروا، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية الأولية والمساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية والدول المضيفة (كالأردن ولبنان وسوريا). ويأتي هذا التمويل ضمن حزمة مساعدات أوروبية أوسع بقيمة 1.6 مليار يورو للفترة 2025-2027.[48]

42 https://www.wafa.ps/Pages/Details/123819
43 https://www.wafa.ps/Pages/Details/124373
44 https://wafa.ps/Pages/Details/109711
45 data.ksrelief.org/Projects/BCCS/21
https://www.mofa.gov.sa/ar/ministry/statements/Pages/al83.aspx
46 UNRWA and the PA receive €202m of support - European Commission
47 لمزيد حول الإجراءات الإصلاحية المتفق عليها، يرجى الاطلاع على نشرة الاقتصاد الفلسطيني- عدد أيلول 2024.
48 Multiannual programme for Palestinian recovery and resilience

4-2 رؤى وخطط متقاطعة لإعادة الإعمار

عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) في 2 تموز يوما دراسيا بعنوان "خطط إعادة إعمار فلسطين بعد الحرب". هدف اللقاء إلى تقييم المقترحات المحلية والدولية لإعادة الإعمار تقييما نقديا، من خلال تحليل منطلقاتها ومبرراتها، واقتراح رؤى فلسطينية بديلة ترتكز على الاحتياجات المحلية وتركز على السيادة الوطنية.[49] تخلل اللقاء نقاش موسّع شارك فيه 12 خبيرا فلسطينيا ودوليا، تمحور حول الورقة البحثية التي أعدها معهد "ماس"، والتي قدمت تحليلا مقارنا لمختلف رؤى التخطيط المكاني وخطط إعادة الإعمار، إلى جانب المبادرات التي أطلقتها جهات فلسطينية، وعربية، وإقليمية، ودولية.[50]

تظهر الخطط المطروحة تباينا جوهريا في نماذج إعادة الإعمار، حيث ركّز بعضها على الأطر المكانية والإدارية، فيما تمحور البعض الآخر حول نماذج أمنية أو سوقية أو سيادية لإعادة الإعمار. وكشفت هذه التباينات عن تناقضات بنيوية عميقة تتعلق بمن يحق له التخطيط، ولأي أهداف، ولمصلحة من. وسلّط النقاش الضوء على الفجوة المتنامية بين المقاربات الدولية/الإقليمية، التي غالبا ما تتعامل مع إعادة الإعمار كأداة تكنوقراطية لفرض "الاستقرار"، والرؤى ووجهات النظر الفلسطينية المحلية، التي عادة ما تعطي الأولوية لاحتياجات المجتمعات المحلية والسيادة الوطنية.[51] ومع ذلك، تبقى هذه المقاربات المحلية مقيدة، ليس فقط لمحدودية الموارد، بل نتيجة افتقارها إلى المكاسب السياسية والمسارات المؤسسية اللازمة للتنفيذ.

5-2 محاور جلسات النقاش

1-5-2 التخطيط المكاني لفلسطين وتقييم الأضرار

تناولت الجلسة الأولى قضايا التخطيط المكاني وتقييم الأضرار، منتقدة الخطط التكنوقراطية والعمرانية - في معظمها إقليمية ودولية - التي تتعامل مع غزة كـ "لوحة بيضاء"، متجاهلة السياق السياسي والاجتماعي. تُقصي هذه المقاربات الأثر الاستعماري على المكان، وتُصوّر الفلسطينيين كمجرد متلقين لا كشركاء فاعلين في التخطيط. في المقابل، تدعو بعض المبادرات المحلية إلى أطر قائمة على العدالة، تأخذ بالحسبان الأضرار التراكمية للحرب والقيود الهيكلية التي تعيق تعافي غزة ونموها، رغم افتقارها إلى الأدوات التنفيذية والدعم السياسي اللازم.

2-5-2 خطط التعافي وإعادة الإعمار المحلية

ركزت الجلسة الثانية على جهود التعافي والإعمار المحلية، مبينة وجود مفارقة جوهرية: فبرغم تعدد المبادرات على مستوى البلديات والمؤسسات الرسمية، لا تزال فلسطين تفتقر إلى رؤية وطنية موحدة ومترابطة. هذا التفكك، وإن دل على ديناميكية محلية، إلا أنه ينذر بخطر التشرذم والتدخل الخارجي، ما لم يستند إلى إطار مؤسسي سيادي ذا قيادة واضحة وتنسيق فعال. كما سلّط المتحدثون الضوء على تنامي انعدام الثقة بين المجتمعات المحلية والسلطات، والناجم عن إخفاقات سابقة في الشفافية والمساءلة، والاعتماد الزائد على التمويل المشروط. ودعوا إلى وضع "خطة رئيسية" موحدة تقودها هيئة عامة تمثيلية تلتزم بمبادئ الشمولية والحوكمة التشاركية.

49 https://mas.ps/events/12629.html
50 https://mas.ps/cached_uploads/download/2025/06/28/rebuild-gaza
51 https://mas.ps/news/12765.html

3-5-2 التخطيط الدولي لفلسطين

ركزت الجلسة الأخيرة على بعد آخر، حيث تنظر العديد من الخطط إلى ما هو أبعد من غزة، وتعمل كأدوات لإعادة تشكيل النظام السياسي في فلسطين والمنطقة بأكملها. فالمقترحات الإسرائيلية، على وجه الخصوص، لا تكتفي بإدارة الشأن الأمني، بل تسعى إلى هندسة وتخطيط الحيز الفلسطيني وتقييد الحركة وقطع الصلة بين الأرض والسيادة. وعلى الصعيد الدولي، يتم تأطير انهيار غزة بشكل متزايد على أنه فرصة استثمارية. حيث يطبق منطق "رأسمالية الكوارث" من خلال مشاريع واسعة النطاق، يقودها المانحون، غالبا تقودها شراكات بين القطاعين العام والخاص، تتجاهل العدالة والمساءلة المحلية. وبدلا من تمكين الفلسطينيين، تتحول إعادة الإعمار إلى آلية لإعادة تدوير امتيازات النخبة واختبار نماذج السوق على مجتمعات مدمرة، كما حدث في لبنان والعراق وأفغانستان.

تفصل العديد من المبادرات التنموية المطروحة بين السياسة وإعادة الإعمار، مقدمة الأخيرة كحلّول فنية، في الوقت الذي تُطبّع فيه الحصار، وتُرسّخ الرقابة الأمنية، وتنقل سلطة الإشراف والمراقبة لجهات خارجية، ما يجعل إعادة الإعمار أداة احتواء طويلة الأمد. تكمن الإشكالية الأساسية ليس فقط في محتوى الخطط فحسب، بل في البنى التي ترتكز عليها، أي: من يخطط، من يُموّل، ومن يحكم.

ورغم أن إعادة الإعمار تقدّم غالبا كقضية فنية، فإنها سياسية في جوهرها. كما أجمع المشاركون، التصدي لهذه المسارات لا يكفي أن يكون بالرفض، بل يتطلب طرح رؤية فلسطينية بديلة ومترابطة قادرة على بلورة الحقوق والمصالح دون التنازل عن المشروع الوطني، ودون أن تتحول إلى قناة لأجندات المانحين.

6-2 الرسائل والتوصيات الرئيسية

- إعادة الإعمار ليست بديلا عن التحرر: لا يمكن لإعمار حقيقي أن يتم دون الاعتراف بالسيادة الفلسطينية، ولا بد من رفض المقاربات التي تفصل بين التنمية والسياسة.
- الملكية المحلية أمر أساسي: يجب أن تصاغ خطط إعادة الإعمار بما يتماشى مع السياق الفلسطيني المحلي وبمشاركة مجتمعية فعالة، لا أن تفرض كحلول جاهزة أو تسويات سياسية.
- حماية إعادة الإعمار من التبعية: إلى جانب التمويل، لا بد من إطار وطني مستقل قائم على الشفافية والمساءلة والتوزيع العادل، يحول دون ترسيخ الرقابة الأمنية أو تمركز رؤوس الأموال على المدى الطويل.
- بناء منصة وطنية موحدة: المبادرات المجزأة تُكرس الانقسام وتُضعف الأثر. ثمة حاجة ماسة لإطار وطني متسق يوحد الجهود قائم على رؤية مشتركة، ويضمن التنفيذ الفعال.

3- حركة التداول في حزيران

ارتفع مؤشر القدس بنحو 8.8% في حزيران 2025 مقارنة بشهر أيار، ليغلق عند 586.7 نقطة في آخر يوم تداول.[52] وبلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 7.9 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 13.6 مليون دولار أمريكي، مسجلا انخفاضا بنحو 39.8% في حجم التداول و37.3% في قيمة التداول مقارنة بشهر أيار 2025.

52 PEX Statistical Reports

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة
(مليون دولار أمريكي بأسعار 2015) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2022 - الربع الأول 2025

التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري والعجز التجاري
مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي)في فلسطين
أيلول 2023 - أيار 2025

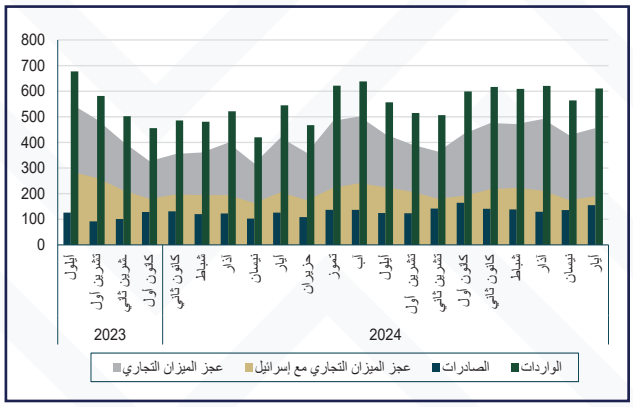

البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة
الربع 1 2022 - الربع1 2025

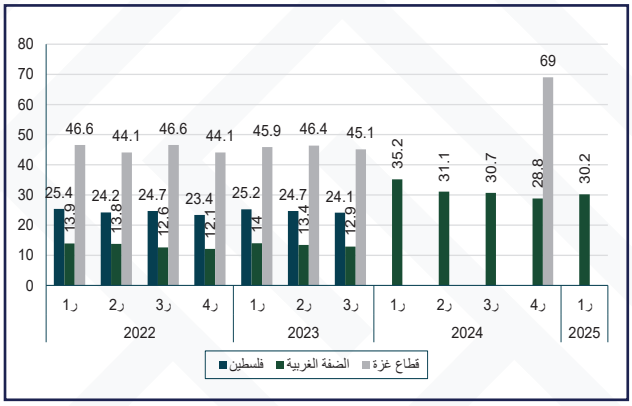

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال

ممؤشر سلطة النقد الفلسطينية الشهري للدورة الأعمال
أيلول 2023 -حزيران 2025

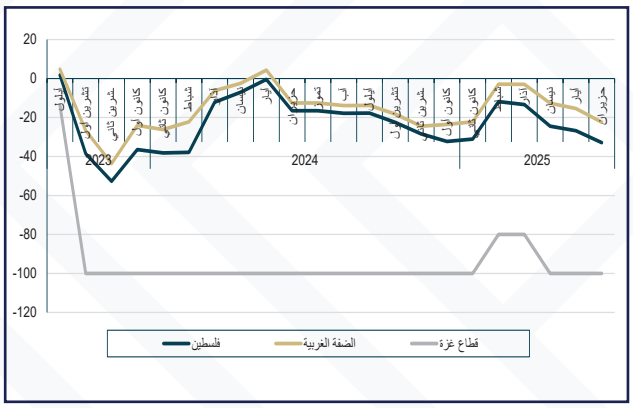

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018)
في فلسطين حسب المنطقة، أيلول 2023 -حزيران 2025

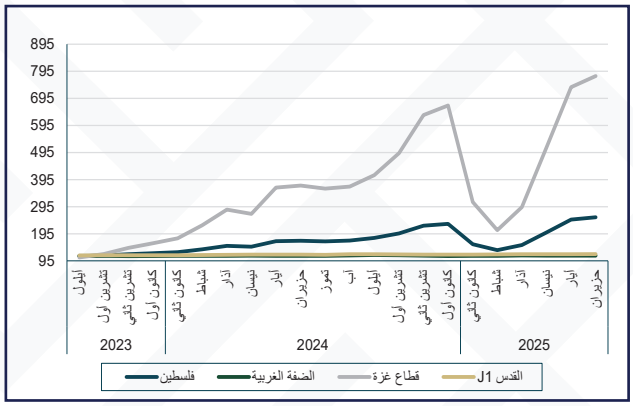

القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية
(مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 - أيار 2025